



شرطة الاحتلال تقمع احتجاجا على تجريف المقبرة اليوسفية في القدس المحتلة يوم ٢٩ تشرين الأول الماضي.

(شيوخا)

العنصرية الإسرائيلية بين تقديس مقابر اليهود وجثثهم وحبس جثامين «الأغيار» وتدريس مقابرهم!

كتب خلدون البرغوثي:

انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو لسيدة مقدسية تتمسك بقبور ابنها الراحل علاء فيما كان عناصر من الشرطة الإسرائيلية يحاولون إبعادها بالقوة عن القبر، وفي خلفية الصور جرافة إسرائيلية تعمل في أرض المقبرة اليوسفية، شرق المسجد الأقصى في مدينة القدس ضمن سعي سلطات الاحتلال لتنفيذ مشروع «الهديقة التوراتية» الذي يهدف إلى تحويل محيط المسجد الأقصى إلى متنزهات تخدم الراوية الصهيونية الدينية بشأن الهيكل بشكل خاص والقدس بشكل عام. هذه ليست المرة الأولى التي تنتهك فيها إسرائيل حرمة المقابر غير اليهودية في أنحاء البلاد، فمؤسسة «ذاكرات» (زوخرت) التي تعنى بجلب معرفة النكبة إلى الجمهور اليهودي في إسرائيل، باعتبار أن «معرفة النكبة هي شرط حتمي للاعتراف بمسؤولية اليهود عن حصتهم في النكبة الفلسطينية»، أشارت إلى «ممارسة إسرائيل ومؤسساتها المختلفة ومواطنيها جرائم الهدم والتدنيس والانتهاك ضد المقابر الفلسطينية في البلدات المهجرة بأشكال متعددة تقشع لها الأبدان».

ويشير عمر الغباري، المسؤول عن «مركز الجولات ومشروع العودة» في «ذاكرات»، إلى أن استهداف هذه المقابر يأتي ضمن «تدمير استراتيجي يصبو إلى محو ما هو أبعد مما تراه العين المجردة، محو الهوية الفلسطينية من الحيز. تطهير المنظر من سماته الفلسطينية والإسراع في تهويده من أجل صياغة صورة جديدة للحيز تطبع مع الزمن في أذهان ووعي الجمهور لتربيته وإقناعه بيهودية المكان».

ويسرد الغباري عدة أمثلة على طمس آثار مقابر فلسطينية في عدة قرى مدمرة، فمنها ما تحول إلى مراعى لأبقار المستوطنين (مقابر كفر سبت في الجليل ويالو وسمسيم)، وتم تحطيم القبور في بئر السبع وقالونيا وطبرية، وتحولت مقبرة جمزة مسرحا للدراجات النارية والمركبات الجبلية، كما تم شق طرق على أجزاء من مقابر دير ياسين وطيرة حيفا والشيخ مراد في يافا. واختفت المقبرة المسيحية في البروة تحت إسطبلات مستوطنة أحيهود، ومقبرة صفييل في تل أبيب اختفت تحت موقف للسيارات، واحتل الجيش المقبرة المسيحية في معلول ومنع الوصول إليها، وأقيمت ساحة ألعاب للأطفال اليهود في تل أبيب فوق عظام الموتى الفلسطينيين في مقبرة سلمة.

وفي القدس أطلق اسم «حديقة الاستقلال» على الحدائق العامة التي أقامتها على مقبرة مأمون الله، وغيرها الكثير من الأمثلة.

الاهتمام الشديد بمقابر اليهود

بالمقابل تتداعى إسرائيل رسمياً، والمنظمات

المدافعة عنها، لتضخيم أي حدث في أنحاء العالم يتضمن اعتداء على يهودي أو انتهاكا لمقبرة أو لكنيس أو مؤسسة أو منظمة أو مصلحة تجارية يهودية، وتبرز اتهامات بمعاداة السامية وربط ذلك بإسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر. بل ذهبت إسرائيل أبعد من ذلك، وبحسب موقع وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية العام ٢٠١٩ أقيمت لجنة حكومية تهدف إلى رعاية المقابر اليهودية في الشتات عبر «صيانة وترميم ومنع هدم المقابر اليهودية في أنحاء العالم».

وفي مسوغات القرار تقول وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية إن «حكومة إسرائيل تنظر بأهمية كبرى إلى احترام الميت والحفاظ على التاريخ اليهودي في الشتات، لذلك وافقت الحكومة على إقامة لجنة من عدة وزارات لمعالجة قضية المقابر في الشتات». وتضم اللجنة إضافة لممثلين عن وزارة الشؤون الدينية، ممثلين عن سكرتاريا الحكومة، والمديرين العاملين لوزارات الخارجية والشتات والتعاون الإقليمية، ورئيس المستدردت الصهيونية العالمية، ورئيس الوكالة اليهودية.

هذا الاهتمام الشديد في تعامل إسرائيل بقديسية مع جثة أو رفات اليهودي حيثما كانت، وتسعى لاسترجاعها لدفعها حسب الطقوس الدينية اليهودية، يقابله تعامل معاكس مع جثث الفلسطينيين والعرب من منفذي عمليات، أو جثث أسرى توفوا في سجونها، بطريقة تنتهك حرمة الموتى أولا والقانون الدولي الإنساني أيضا. إذ تنص القاعدة ١١٥ في القانون الدولي الإنساني العرفي على أن «تُعامل جثث الموتى بطريقة تتسم بالاحترام، وتحترم قبورهم وتُصان بشكل ملائم».

وتشير منظمة الصليب الأحمر الدولية إلى أنه «تم تقنين وجب معاملة جثث الموتى بطريقة تتسم بالاحترام، للمرة الأولى، في اتفاقية جنيف للعام ١٩٢٩»، وتعتبر هذه القاعدة إحدى قواعد القانون الدولي العرفي المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

كما تشير منظمة الصليب الأحمر الدولية إلى أن «الكثير من كتيبات الدليل العسكري تنص على وجوب معاملة جثث الموتى بطريقة تتسم بالاحترام». وحسب المادة (١٣٠) من اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) فإنه «على السلطات الحاجزة أن تتحقق من أن المعتقلين الذين يتوفون في أثناء الاعتقال يدفون باحترام، وإذا أمكن طبقاً لشعائر دينهم، وأن مقابرهم تحترم، وتُصان بشكل مناسب، وتميز بطريقة تمكن من الاستدلال عليها دائماً».

مخيم جنين ٢٠٠٢

يخص نص لمنظمة الصليب الأحمر إسرائيل بالذكر عبر الإشارة إلى أن المحكمة العليا في إسرائيل أيدت في العام ٢٠٠٢ وجوب التزام إسرائيل بقوانين الحرب

فيما يتعلق بجثث الموتى، في قضية جنين (رفات الموتى).

وحسب خبر منشور في الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٤ نيسان ٢٠٠٢، فقد رفض قضاة المحكمة العليا التماسا قدمه أعضاء كنيست عرب ومنظمات حقوقية يطالبون فيه بإصدار تعليمات للجيش تمنعه من إخلاء جثث الفلسطينيين من مخيم جنين لدفعها في مقبرة قتلى العدو في غور الأردن. وجاء رفض المحكمة الالتماس بعد توصل أطراف القضية إلى تفاهم يتم بموجبه تسليم جثث الفلسطينيين الذين قتلوا خلال عملية اقتحام مخيم جنين لأهلهم، لدفعهم حسب الطقوس الإسلامية وعلى وجه السرعة وعدم تشييعهم «بشكل تحريضي» وإلا فسيقدم الجيش على دفنهم، وبناء على هذه الاتفاق جاء في نص قرار المحكمة الذي صاغه القاضيان أهارون باراك وثيردور أور والقاضية دوريت بينيش «إن هذا التفاهم مناسب جدا ويحترم الأحياء والأموات»، كذلك أشار القضاة إلى أنه «أيضا في فترات القتال يجب الالتزام بقوانين الحرب».

لكن هذا القرار بقي محصورا في قضية مخيم جنين فقط، ولم يطبق على الجثث المحتجزة منذ عشرات السنوات في «مقابر الأرقام»، كما لا تلتزم السلطات الإسرائيلية بتطبيقه حاليا مع جثث الفلسطينيين الذين تقتلهم خلال تنفيذهم عمليات ضد أهداف إسرائيلية، أو بدعوى تنفيذهم عمليات، أو ممن يتوفون في السجون الإسرائيلية من الأسرى الفلسطينيين.

جثث فلسطينيين مفقودا

ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٢٠ أن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس «أصدر تعليماته للجيش لتكثيف الجهود من أجل العثور على عشرات جثث «المخربين» المحتجزة في إسرائيل والمجهولة مواقعها، في ظل الأنباء في الشهرين الأخيرين عن تقدم في المفاوضات حول صفقة لتبادل الأسرى مع حركة حماس».

وحسب الصحيفة فإن الحديث يتعلق «بعشرات جثث «المخربين» الذين عزز الجيش جهوده للعثور عليها في فترة تولي موشيه يعلون وزارة الدفاع، لكن هذه الجهود تراجعت إلى حد تجديدها. ويهدف الإجراء إلى أن تكون هناك بطاقة مساومة في وجه حماس في حالة التوصل لصفقة فعلية لتبادل إسرائيلي أسيرين لدى حماس هما أفرا منغيستو وهشام السيد، وجثتي قتيلين من الجيش هما أوروو شاؤول وهدار غولدلين».

وكانت صحيفة «معاريف» ذكرت العام ٢٠١٤ أن تعامل إسرائيل مع مقابر الأرقام التي تحتجز فيها الجثث فيه الكثير من الإهمال. وذكرت الصحيفة أن «هناك من يطالب بحرق الجثث،

ويدعو آخرون إلى ضرورة تسليمها، لكن الدولة تحتفظ بها كورقة مساومة في قبور خاصة غير أنها فشلت في العناية بها». وحسب التقرير هناك ست مقابر تنظم أمورها تسعة أوامر عسكرية، لكن ثلاثة تقارير كشفت عن إهمال في عمليات الدفن وفي صيانة المقابر.

نفتالي بينيت وسع عمليات

احتجاز جثث الفلسطينيين بعد حرب ٢٠١٤ على قطاع غزة، قررت الحكومة الإسرائيلية منع إعادة جثث منفذي العمليات أو المقاتلين المنتمين لحركة حماس فقط، باعتبار أنها هي التي تحتجز إسرائيليين أو جثث إسرائيليين، لكن نفتالي بينيت وخلال توليه وزارة الدفاع قرر في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩ منع إعادة أي جثة فلسطيني كان سينفذ عملية لكنه قتل قبل ذلك، بغض النظر عن انتمائه السياسي.

سبق ذلك جدل قضائي في إسرائيل حول صلاحية الحكومة الإسرائيلية في احتجاز جثث منفذي العمليات، ففي ١٤ كانون الأول ٢٠١٧ ذكرت صحيفة «هآرتس» أن المحكمة العليا قررت منع الحكومة من احتجاز جثث منفذي العمليات، باعتبار أنه لا يحق لدولة إسرائيل احتجاز الجثث لأغراض المساومة عليها، لعدم وجود قانون محدد وواضح يسمح لها بفعل ذلك، وقرر القاضيان يورام دنتسييفر وجورج قرا - بخلاف موقف زميلهما القاضي نيل هندل - أنه وفي حال رغبة إسرائيل بالقيام بذلك (باحتجاز الجثث) بإمكانها سن قانون يتوافق مع المعايير القانونية الإسرائيلية ومع القانون الدولي، فيما رأى القاضي هندل أن القانون الإسرائيلي يتيح للحكومة صلاحية احتجاز الجثث، وربط وجهة نظره بالوضع الأمني في إسرائيل. وقررت المحكمة آنذاك منع الحكومة ستة شهور لسن قانون خاص بذلك، وفي حال عدم سن قانون تصبح إسرائيل ملزمة بإعادة جثث الفلسطينيين لعائلاتها.

لاحقا أقرت المحكمة الإسرائيلية العليا بتاريخ ٩ أيلول ٢٠١٩ جواز احتجاز إسرائيل جثامين الفلسطينيين من منفذي العمليات بغالبية أربعة قضاة مقابل ثلاثة، ومنحت المحكمة للقائد العسكري «صلاحية احتجاز جثامين الفلسطينيين ودفنهم مؤقتا لأغراض استعمالهم كأوراق تفاوض وفقا للمادة ١١٣ (٣) من قانون الطوارئ».

احتجاز جثامين أسرى وموقوفين

بعد أن أمضى الأسير داود طلعت الخطيب (٥٥ عاما) من بيت لحم نحو ١٩ عاما في السجون الإسرائيلية،

وقبل ثلاثة شهور من موعد الإفراج عنه، توفي بجلطة في السجن، وبدلا من تسليم جثته، قررت السلطات الإسرائيلية الاستمرار في اعتقال الجثة، وبعد خمسة شهور على وفاته، أي بعد الموعد المحدد للإفراج عنه بشهرين، قررت تسليم الجثة لعائلته. وفي حالة نصار ماجد طقاطقة (٣١ عاما) الذي توفي بتاريخ ١٦ تموز ٢٠١٩ خلال فترة توقيفه وفي مرحلة التحقيق في سجن الرملة، أي أنه لم يكن محكوما ولا مدانا بأية تهمة عند وفاته، قررت سلطات الاحتلال احتجاز جثمانه حتى اليوم.

وحسب نادي الأسير الفلسطيني فإن السلطات الإسرائيلية لا تزال تحتجز جثث سبعة أسرى توفوا في السجن، من بينهم أنيس دولة المحتجزة جثته منذ العام ١٩٨٠ وعزيز عويسات منذ العام ٢٠١٨ وفارس بارود وبسام السايح في العام ٢٠١٩ وسعدي الغرابي وكمال أبو وعز في العام ٢٠٢٠. وفي السادس من آب ٢٠٢١ ذكرت صحيفة «القدس العربي» أنها أثار مرارا موضوع احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين مع المتحدث الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وبعد صمته ومبعوثه الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة، بعث نائب المتحدث الرسمي، برسالة جاء فيها: «ردا على سؤالك حول الجثث التي لا تزال رهن الاحتجاز الإسرائيلي، يمكننا أن نقول ما يلي: يعرب الأمين العام مرارا وتكرارا عن قلقه العميق إزاء وصف وفاة غير اليهودي وعند نفوق الحيوان، فيما الفلسطيني، ويدعو إسرائيل إلى إعادة الجثث المحتجزة إلى عائلاتهم، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني».

لا احترام لغير اليهودي

عند تناول وجهات نظر رجال الدين اليهود في قضية موت اليهود وغير اليهود (الأغيار) يبرز أيضا نوع من الخلاف على طبيعة الكلمة التي تستخدم في وصف وفاة اليهودي وغير اليهودي، ففي السياق العبري يتم استخدام كلمة «TOD» (تلفظ «فتار») في وصف وفاة غير اليهودي، وتعني أنه انقطع أو رفع عنه واجب تنفيذ الوصايا الدينية. وبحسب صحيفة «يسرائيل هيوم» يرى بعض الخاطما أن هذه الكلمة حصرية في اليهود، رغم عدم ورودها بهذا الشكل الخاص في النصوص الدينية اليهودية، فيما تستخدم كلمة مات «MOT» (وتلفظ «مت») في وصف وفاة غير اليهودي، ولكن الدارج في اللغة العبرية بما فيها الصحافية تخصيص كلمة لوصف وفاة اليهود، لا تستخدم في وصف وفاة غيرهم. والملاحظ أن مراسل «يسرائيل هيوم» أساف غولان تناول هذه القضية تحت عنوان بارز نمسه: هل يمكن قول «نفتار» لغير اليهودي أو للحيوان؟

كيف يتم بناء الميزانية العامة لإسرائيل؟



(إبنا)

كتب وليد حنباس:

بعد ثلاثة أعوام بدون ميزانية عامة لدولة إسرائيل، قام الكنيست بالتصويت على قانون الميزانية للعامين ٢٠٢١-٢٠٢٢ في جلسات ماراتونية استمرت ثلاثة أيام وانتهت فجر يوم الجمعة ٥ تشرين الثاني ٢٠٢١. وإن عدم المصادقة على قانون الميزانية كان سيعني أن الدولة ستستمر في أزماتها الداخلية لفترة أخرى، وأن الحكومة الحالية ستسقط وتبدأ بالتحضير لانتخابات جديدة. ميزانية العام ٢٠٢٢ التي تمت المصادقة عليها بشكل نهائي وصلت إلى حوالي ٥٤٣ مليار شيكل، سيذهب منها حوالي ٧٠ ملياراً لوزارة التربية والتعليم و١٢ ملياراً للتعليم العالي، بالإضافة إلى حوالي ٤٥ ملياراً لوزارة الصحة و٦٠ ملياراً للأمن. وقد مر قانون الميزانية فجر يوم الجمعة بعد أن وافق عليه ٥٩ عضو كنيست مقابل ٥٣ معارضين، وقبل يومين من ذلك، تمت المصادقة أيضاً على قانون ميزانية العام الحالي ٢٠٢١^(١). وبذلك يكون الائتلاف الحكومي بزعامة نفتالي بينيت وياثير لبيد قام بتحقيق نصر جديد، والحصول على ضمانات صلبة بعدم تفكك الحكومة الحالية على الأقل خلال العام القادم.

وتعتبر الميزانية من أهم وأعمد القرارات التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية، والتي تكون لها تبعات مباشرة وفورية على استمرارها أو تفككها. في هذه المقالة نستعرض ماهية قانون الميزانية العامة، وكيف تتم صياغة ميزانية الدولة، وما هي التجاذبات التي ترافق الأمر.

أولاً: ما هي ميزانية الدولة

ميزانية الدولة/ الحكومة هي عبارة عن تقديرات للمصروفات والمدخولات لعام واحد فقط، يبدأ من شهر كانون الثاني ويستمر حتى شهر كانون الأول. وبشكل عام، تتوزع مصروفات الحكومة على عدة قطاعات أهمها: التعليم، والأمن، والصحة، ومخصصات الحكومة التي تشمل التأمين الوطني والبطالة والشخصية، وتمويل مصروفات الدولة مثل رواتب الموظفين والشرطة والمشتريات الحكومية، بالإضافة إلى البنية التحتية في الدولة، وتمويلات تقدمها الدولة إلى الشركات، وأخيراً ميزانية خاصة بكل وزارة في إسرائيل^(٢). وفي المقابل على الدولة أن تشير إلى المصادر التي من خلالها سيتم تمويل هذه المصروفات والتي بالمادة تكون عبارة عن ضرائب مباشرة وغير مباشرة على أنواعها. من هنا، فإن قرار رفع أو تقليل الضريبة أو سن التقاعد، على سبيل المثال، ستكون له تبعات مباشرة على مدخولات الدولة، وبالتالي على مصروفاتها. في حال كانت المصروفات أعلى من المدخولات، على قانون الميزانية أن يشير إلى مصادر التمويل الإضافية التي ستغطي العجز المتوقع. عادة يتم تمويل العجز من خلال قروض تحصل عليها وزارة المالية. وفي كل عام، وبالتحديد في شهر تشرين الثاني، تتم المصادقة في الكنيست وبالقرارات الثلاث على قانون الميزانية للعام القادم.

الميزانية في إسرائيل: عقدة الائتلاف الحكومية.

وهي فترة تمتد ما بين آب وحتى تشرين الأول. التصويت داخل الكنيست بثلاث قراءات. ويتم التصويت عادة في شهر تشرين الثاني وهو ما حصل قبل أيام في أثناء المصادقة على ميزانية العام ٢٠٢٢. وتعتبر هذه المرحلة أساسية في تحديد عمر الحكومة الإسرائيلية التي قدمت مشروع الميزانية. في حال فشل الكنيست في المصادقة على الميزانية في شهر تشرين الثاني، فإن القانون يسمح للحكومة بإجراء تعديلات ورفع المشروع للتصويت مجدداً حتى مدة أقصاها ثلاثة شهور من بداية العام المالي. وفي حال تعذر الأمر، يتم حل الكنيست والذهاب إلى انتخابات جديدة لتشكيل حكومة تكون قادرة على سن قانون الميزانية.

حسب القانون، فإن الفشل في المصادقة على الميزانية سيؤدي إلى انتخابات جديدة. ولكن على الحكومة الجديدة أن تقدم ميزانيتها وتحصل على الموافقة النهائية للكنيست في مدة لا تتجاوز ١٤٥ يوماً من تشكيل الحكومة. هذا مثلاً ما حصل عندما فشل بنيامين نتنياهو قانون الميزانية في العام السابق، وقررت إسرائيل الذهاب إلى انتخابات، بعد تشكيل حكومة بينيت/ لبيد في بداية حزيران من هذا العام، كان أمام بينيت مدة ١٤٥ يوماً فقط لحث الكنيست على المصادقة على ميزانية العام القادم، وألا كانت إسرائيل ستذهب إلى انتخابات جديدة.

ثالثاً: من هو الطرف المسؤول عن صياغة الميزانية؟ تعتبر وزارة المالية من الوزارات السيادية، فهي المسؤولة عن تحديد الميزانية بشكلها النهائي، وداخل وزارة مالية، هناك دائرة تدعى دائرة الميزانية والتي تعتبر دولة داخل الدولة، رئيس دائرة الميزانية في الفترة السابقة كان شاؤول مريدور، وهو ابن دان مريدور، الليكودي المعروف. هذا يعني أن وقوف أفيدور ليرمان (رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» على رأس وزارة المالية قد لا يكون له تأثير جذري، بل إن الأناظر عادة ما تتجه إلى رئيس قسم الميزانية وطاقمه المهني المختص. وعليه، قام ليرمان بتبديل شاؤول مريدور قبل حوالي شهرين، ووضع مكانه يوغيف غردوس والذي قد يكون أقرب إلى ليرمان

المختلفة أن تستمر بالعمل وفق ما هو موجود لديها من العام السابق. هذا يعني أن الدولة لن تتمكن من المصادقة على مشاريع جديدة، ولن يكون هناك استقرار في الاقتصاد وبالتالي ستتدخل الدولة في أزمة. هذا ما حصل في السنوات الثلاث الأخيرة، لكن في الحكومتين الأخيرتين، أي حكومة نتنياهو- غانتس في العام ٢٠٢٠ وحكومة بينيت- لبيد الحالية، فإن الحكومة كانت تقوم على اتفاق مناوئة بحيث يتم استبدال رئيس الحكومة الائتلافية بعد مرور عامين على عمر الحكومة. وحسب القانون، فإن رئيس الحكومة الأول (أي نفتالي بينيت في حالة الحكومة الحالية) ستكون له اليد العليا في تحديد مصير التناوب. والسبب هو أن رئيس الحكومة الأول ضمن اتفاق التناوب عليه أن يقر الميزانية الخاصة بفترة رئيس الحكومة الثاني (أي يائير لبيد في حالة الحكومة الحالية). وبكلمات أخرى، إذا فشل بينيت مشروع الميزانية العامة للعامين ٢٠٢٣-٢٠٢٤، أي ميزانية العامين اللذين من المفترض أن يحكم خلالها خليفته لبيد، فإن الكنيست سينحل، وستتفكك الحكومة ولن يستطيع لبيد الوصول إلى منصب رئيس الحكومة. وبالتالي، يمكن القول إنه على الرغم من فرحة الإنجاز التي أبدتها الحكومة الحالية عندما صادق الكنيست على ميزانية العام القادم بعد تعثر دام ثلاث سنوات، إلا إن الامتحان الحقيقي أمام الحكومة سيكون في العام القادم، أي في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٢٢. عند إقرار ميزانية السنوات التي سيحكم خلالها لبيد، وهذا بالطبع ما لم تطرأ مستجدات أخرى قد تنهي عمل الحكومة الحالية، قبل الوصول إلى ذلك التاريخ الحاسم.

وتعتبر عملية مهنية بشكل مطلق، وإنما هي خاضعة لتجاذبات وتفاهات سياسية، وتنازلات في مجالات مقابل مكاسب في مجالات أخرى. عادة، لا تكون هذه العملية المعقدة واضحة تمام الوضوح للوزراء، خصوصاً أولئك الذين يصلون إلى منصب الوزير لأول مرة فيفاجأون بأنهم لا يملكون اليد العليا في تحديد ميزانية وزارتهم. وعادة ما يسخط هؤلاء الوزراء على ذلك الشخص المهني الذي يجلس في وزارة المالية ويحدد مصير باقي وزارات الدولة. هذا يعني أن هناك طاقماً من المختصين، تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠-٤٥ عاماً، وهم الذين يحددون ميزانيات الوزارات في إسرائيل وبالتالي يحددون مصيرها بشكل قد يعني أن الوزير المسؤول عن الوزارة سيكون له مجال مناورة محدود نسبياً. لكن في المقابل، عندما يتم الوصول إلى طريق مسدود من قبل المختصين في وزارة المالية، يتدخل المستوى السياسي، فمثلاً، في تموز من هذا العام كانت وزارة الدفاع الإسرائيلية بزعامة بيني غانتس تطالب بميزانيات كبيرة جداً، أما المختص بشؤون الأمن والمنتدب من وزارة المالية فكان يرفض رفضاً قاطعاً منح وزارة الدفاع كل هذه المبالغ الطائلة. وعندما وصل الأطراف المتخاصمون إلى جلسة الحكومة، دخل وزير الدفاع غانتس ووزير المالية ليرمان إلى غرفة مغلقة، وطلبا من طواقمهما المختصة الخروج، وتم الوصول إلى اتفاق سري يحتكم إلى حسابات سياسية وائتلافية، ضاربتين بعرض الحائط كل توصيات المختصين الذين يعملون داخل دائرة الميزانية. هذا المثال الذي حصل بالفعل قبل شهرين، قد لا يكون قابلاً للتكرار في كل مرة، ومن قبل كل الوزراء، لكنه إشارة إلى أن الوزير قد لا يكون في جميع الحالات هو الحلقة الأضعف في أثناء بناء الميزانية.

أخيراً: الميزانية تعتبر المحطة الأصعب من عمر الائتلافات الحكومية لطالما كانت عملية المصادقة على ميزانية الحكومة/ الدولة الإسرائيلية محطة سياسية هامة. إن عدم الوصول إلى ميزانية سيعني أن على الدولة والوزارات

(هوامش)

١. أريك بندر، بأغلبية 59 عضو كنيست: تمت المصادقة على قانون ميزانية العام 2022. معاريف، 5 تشرين الثاني 2021. أنظر الرابط التالي: <https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-875386>
٢. الكنيست، ميزانية الثاني من العام ٢٠٢٢، التالي: <https://bit.ly/3bG79F7>

صدر حديثاً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)

سوسن زهر

قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (1967)

سوسن زهر



(عن موقع غلوبوس)

.. في نزل إعادة تأهيل لمدانين بجرائم عنف أسري.

تحقيق صحافي: «سلطة تأهيل السجناء» تنفق عشرات ملايين الشواكل سنوياً تُفيد ٦ بالمئة فقط من السجناء!

كتب سليم سلامة:

«النظام، بمجمعه، مبنئ كآلية لنز الاموال وهذه الاموال لا تُوظف في خدمة اهدافها المعلنة، التي في مركزها تحسين ظروف السجناء. الغالبية الساحقة من السجناء الذين يتم تسريحهم لا يحصلون على أي مساعدة مما يستحقونه بموجب القانون... لا دعم، لا ميزات ولا توجيه من جانب الأشخاص الذين لا وظيفة لهم سوى القيام بهذا، بالضبط... من يملك المال يمكنه شراء حريته بصورة أسرع» - هذا هو ملخص لائحة الاتهام الخطيرة التي ينشرها تحقيق صحافي نشره موقع «مركز شومريم» مؤخراً ضد «سلطة إعادة تأهيل السجناء» في إسرائيل، قصورتها واخفاقاتها، وما يترتب على ذلك من أثمان إنسانية، اقتصادية واجتماعية فادحة وبعيدة الأثر.

«مركز شومريم» (الخزاس) هو، كما يعرف نفسه، «مركز للإعلام والديمقراطية، جسم إعلامي غير سياسي غايته تعزيز أسس الديمقراطية في إسرائيل من خلال المشاريع الإعلامية والتعاون مع وسائل الإعلام الإسرائيلية الأخرى». أما «سلطة إعادة تأهيل السجناء» (اسمها الرسمي، المُستخدم في موقعها الرسمي وفي مراسلاتها، هو «سلطة تأهيل الأسرى») فهي جسم حكومي يحظى باستقلالية إدارية، لكنه يخضع لمراقبة وزير العمل والرفاه الاجتماعي، وتبلغ ميزانيته (الحكومية) أكثر من ٦٠ مليون شيكل، وهي تعمل بموجب قانونين اثنين بوجه أساس، أولهما هو «قانون سلطة تأهيل السجن» وثانيهما «قانون التسريع المشروط من السجن» الذي يشترط الإفراج المشروط عن السجناء بمشاركته. خلال فترة الاشتراط (الفترة الاحترازية)، في برنامج علاجي، تأهيلي، خاضع للمراقبة.

إمكانيات أقل، فترة سجن أطول

في أعقاب البحث الذي أجراه الكنيست قبل نحو عقد من الزمن حول موضوع «إعادة تأهيل السجناء»، أصدر «مركز الأبحاث والمعلومات» التابع للكنيست، في تموز ٢٠١١، تقريراً تحت عنوان «معيّيات في موضوع إعادة تأهيل الأسرى» كانت التالية إحدى الخلاصات المركزية التي توصل إليها التقرير وأكدها: «عدم قدرة سلطة تأهيل الأسرى على إعداد برامج تأهيلية لجميع السجناء تمس بالمساواة، بصورة حادة، ذلك أن الدولة لا توفر طروفاً متساوية لجميع السجناء في كل ما يتعلق بإعادة تأهيل السجناء وتسريحهم المبكر (أي، قبل انقضاء فترة المحكومة الكاملة). فالسجناء الذين لا تستطيع سلطة تأهيل الأسرى إعداد برامج تأهيلية لهم بينما لديهم الإمكانيات المالية الكافية لشراء برامج تأهيلية خاصة يستطيعون المثل أمام «لجنة تسريع

السجناء»، ثم الفوز بالإفراج المبكر، بينما السجناء الذين لا تتوفر لديهم الإمكانيات المادية لذلك، لا يستطيعون المثل أمام لجنة تسريع السجناء ويبقون في السجن فترة أطول حتى إنجام فترات محكومياتهم كاملة. رغم مرور أكثر من عشر سنوات على هذا التقرير وما ورد فيه من عرض للواقع التعيس في هذا المجال ومن خلاصات خطيرة للغاية، إلا أن الوضع لا يزال على حاله في هذا المجال. لا بل جاء تقرير مراقب الدولة السنوي الأخير، الذي صدر في أيار من العام الجاري، ليؤكد حقيقة استمرار هذا الوضع نظراً لأن «سلطة تأهيل السجناء تجد صعوبة بالغة في تنفيذ خطط العمل، حتى من سنوات سابقة خلت، إلى جانب الصعوبة البالغة أيضاً في الوصول إلى جميع السجناء بغية فحص ما إذا كان في الإمكان بناء برامج تأهيلية لهم.

هذه الحقائق يؤكدُها أيضاً سجناء تم الإفراج عنهم مؤخراً أدلوا بأرائهم ضمن التحقيق الصحافي. يقول أحدهم: «الأشخاص الذين أعرفهم أنا والذين استطاعوا الخروج بفضل برامج تأهيلية خاصة هم أشخاص محظوظون نجحوا في شراء حريتهم بالمال... فمن يملك الإمكانيات المادية الكافية يستطيع الخروج من السجن في إفراج مبكر، بينما يضطر من لا يملك مثل هذه الإمكانيات إلى البقاء في السجن وقضاء فترة محكوميته كاملة»، ولكن، حتى البرنامج التأهيلي الذي تضعه «سلطة إعادة تأهيل السجناء» لفترة ما بعد التسريع «هو برنامج قاصر ولا يليب الاحتياجات الأساسية التي تضمن للسجين إعادة التأهيل الحقيقية»، كما يقول السجناء ذاته، موضحاً: «يقتصر هذا البرنامج على مجموعة صغيرة تعقد لقاءات قليلة، مرة واحدة كل فترة من الزمن... وإذا كانت سلطة تأهيل السجناء لا تعرف كيفية إعادة تأهيل السجناء والبرامج الملائمة لذلك والتي تلي هذه الحاجة، فليس ثمة مبرر لوجودها، على الإطلاق».

يلفت سجين سابق آخر، يقود مجموعة انتظمت للمطالبة بتحسين ظروف السجناء وتدير صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» تحت عنوان «احتجاجات السجناء»، إلى المععيّيات الواردة في تقرير مراقب الدولة الصادر في أيار ٢٠٢١، والتي تفيد بأن مجموع عدد السجناء في السجون الإسرائيلية (حتى موعد إعداد التقرير إياه) بلغ ١٤٣٣٤ سجيناً، من بينهم: ١٦٤ «متسلاً» (أي، من اللاجئين الأفارقة في إسرائيل)، ٩٣٥٧ سجيناً جنائياً و٤٧١٣ سجيناً «أمنياً/ سياسياً، من بينهم ٢٩٧٤ محكومون و١٧٣٩ معتقلون لم يُقدّموا إلى محاكمات و/ أو لم تصدر أحكام بحقهم.

ويضيف أن سبعين بالمئة من السجناء الذين يتم تسريحهم في إسرائيل لا يخضعون لأي برنامج تأهيلي؛ وهي نسبة مرتفعة

جدا لها الكثير من الأبعاد والنتائج الخطيرة التي سنأتي عليها لاحقاً هنا، سواء على الصعيد الإنساني أو الاجتماعي أو الاقتصادي. ومن بين الثلاثين بالمئة الذين يخضعون لبرامج تأهيلية مختلفة، فعليه كانت أم اسمية فقط، عشرون بالمئة فقط (أي ٦ بالمئة فقط) هم الذين يحصلون على هذه البرامج المسار، برغم استحقاتهم المثل أمام «لجنة تسريع السجناء»، لكن السبب هو عدم قبولهم واستيعابهم في البرامج التأهيلية التي تنظمها، ويفترض أن تنظمها، «سلطة تأهيل السجناء»، وهؤلاء الآخرون يشككون - حسب تقرير مراقب الدولة الشامل من أيار الأخير - أكثر من ٧٠ بالمئة من السجناء الإسرائيليين، إذ لا يتم تسريحهم من السجن إلا بعد انتهاء فترات محكوميتهم بالكامل.

الباب إلى الحرية المبكرة ضيقٌ جداً ومكلف

يعلم كل سجين إسرائيلي يقضي محكومة بالسجن الفعلي أن مشاركته في نشاطات تأهيلية في داخل السجن من شأنها أن تكون له وسيلة مساعدة عندما تحين اللحظة التي يستطيع فيها التوجه إلى «لجنة تسريع السجناء» لطلب خصم ثلث مدة محكوميته والإفراج عنه بعد قضاء ثلثي هذه المدة. ذلك أن المشاركة في تلك النشاطات في داخل السجن هي شرط مسبق مركزي للتسريع المبكر. يقول أحد السجناء السابقين، ضمن تحقيق «شومريم»: «شاركتُ في مجموعة علاجية كان من المخطط لها عقد عشرة لقاءات، لكن أسباباً تقنية خاصة بالمرشدة المسؤولة عن المجموعة أدت إلى فض هذه المجموعة بعد اللقاء الثامن وعدم استكمال جميع اللقاءات المقررة سلفاً، ويضيف: «منذ لحظة عدم استكمال جميع اللقاءات، أصبحت في تعريفهم سجيناً لم يمز بعليّة إعادة تأهيل في داخل السجن، بغض النظر عن حقيقة اعترافي بالمخالفة ومشاركتي في اللقاءات بإرادتي الخرة»، فطبقاً للمعايير الرسمية التي تعتمدها «سلطة إعادة تأهيل الأسرى»، «حقيقة أنني لم أستكمل جميع اللقاءات التي تشمّلها الدورة العلاجية، أُعتَر سجيناً غير متاهل في السجن، الأمر الذي يعني عدم استحقاقني الانضمام إلى برنامجهم التأهيلي».

تنفي الإشارة هنا إلى حقيقة أن الانضمام إلى برنامج تأهيلي ضمن «سلطة تأهيل السجناء» يشكل، في أحيان كثيرة، بارقة الأمل الوحيدة في أن يحظى السجن بحريته المبكرة، أي قبل موعد انتهاء فترة محكوميته. يُعرض مثل هذا البرنامج أمام «لجنة تسريع السجناء» ويشكل أحد الاعتبارات والمقومات الأساسية في قرارها النهائي بشأن قدرة السجناء على الخروج المبكر من السجن والعودة إلى احضان المجتمع لبدأ مسيرة إعادة بناء حياته من جديد، أما الذين لا ينجحون في اجتياز هذه العقبة نحو فتح الباب والانطلاق إلى الحرية من جديد، فيضطرون مرغمين إلى اللجوء إلى برامج تأهيلية خاصة تعدها وتنفذها شركات تجارية خاصة، بدلاً من «سلطة تأهيل السجناء» الحكومية التي تعمل

بميزانيات حكومية، الأمر الذي يكلفهم مبالغ طائلة، نسبياً، تصل إلى آلاف الشواكل للبرنامج الواحد. وهذا خيار لا يستطيع التفكير به ثم إخراجها إلى حيز التنفيذ، بطبيعة الحال، سوى السجناء المقتردين مالياً والذين يعادلون في المجل ما نسبته ٦ بالمئة فقط من مجموع السجناء الإسرائيليين المحكومين، أي بضع مئات قليلة فقط، بينما يبقى الجزء الأكبر منهم خارج إطار هذا المسار، برغم استحقاتهم المثل أمام «لجنة تسريع السجناء»، لكن السبب هو عدم قبولهم واستيعابهم في البرامج التأهيلية التي تنظمها، ويفترض أن تنظمها، «سلطة تأهيل السجناء»، وهؤلاء الآخرون يشككون - حسب تقرير مراقب الدولة الشامل من أيار الأخير - أكثر من ٧٠ بالمئة من السجناء الإسرائيليين، إذ لا يتم تسريحهم من السجن إلا بعد انتهاء فترات محكوميتهم بالكامل.

يعود هؤلاء السجناء، الذين يشكلون ٧٠ بالمئة من مجموع السجناء الإسرائيليين، إلى المجتمع إذ بدون مشاركتهم في أي دورات أو أطر علاجية تأهيلية في داخل السجن وبدون حصولهم على أي مراقبة تأهيلية في خارج السجن، بعد مغادرتهم أسواره، وفي هذا السياق، تفيد المععيّيات الواردة في تقرير مراقب الدولة المذكور بأن عدد السجناء الذين فازوا بالإفراج المبكر، من خلال «لجنة تسريع السجناء»، في العام ٢٠٢٠ بلغ ٧٥٢ سجيناً (مقابل: ٨٨٨ سجيناً في العام ٢٠١٩، ١٤٢٥ سجيناً في العام ٢٠١٨، ١٣٥١ سجيناً في العام ٢٠١٧ و١٦٤٣ سجيناً في العام ٢٠١٦)، بينما أفرج عن ٤٤١٩ سجيناً بعد أن أنهوا فترات محكوميتهم كاملة (مقابل ٥٢٢٩ سجيناً في العام ٢٠١٩، ٥٧٤٤ سجيناً في العام ٢٠١٨، ٤٨٧٦ سجيناً في العام ٢٠١٧ و٥٠٣٦ سجيناً في العام ٢٠١٦).

لكن هذه المسألة، بحسب ما ينوه تحقيق «شومريم»، تحتم النظر إليها ومعالجتها في سياق اجتماعي - جماهيري عام: صحيح أن السجناء ليسوا «ملائكة» بالطبع، وإنما هم مدانون بقرارات قضائية وثمة بينهم مجرمون حقيقيون وخطيرون أيضاً، إلا أن وضعهم خلف القضبان بعيدٌ جداً عن أن يكون نهاية المطاف، بل إن مهمة إعادة تأهيلهم ودعمهم لتمكينهم من العودة والانخراط مجدداً في المجتمع وأنشطته المختلفة ينبغي أن تكون مهمة المجتمع بأسره والجمهور عامة. فمن الواضح تماماً أن في ذلك، بالطبع، فائدة للمجتمع كله، للجمهور بأكمله وللدولة أيضاً. أن يعود هؤلاء الأشخاص، على اختلاف شخصياتهم، توجهاتهم ومستوياتهم، إلى المجتمع وقد حصلوا على العلاجات اللازمة والمناسبة، نالوا التأهيل اللائم وأصبحوا أكثر قدرة على الانخراط في حياة المجتمع كقوة فاعلة ومنتجة، أقل ميلاً واستعداداً لارتكاب مخالفات قانونية في المستقبل، وهو ما سيقلل أيضاً من نسبة معاودة الجريمة،

الأمر الذي سيساهم في تحسين المجتمع وجعله أكثر أمناً، كذلك على المستوى الاقتصادي، تشكل إعادة تأهيل السجناء مصلحة اجتماعية عامة من الدرجة الأولى، بالنظر خصوصاً إلى ما تفرضه الجريمة المتكررة من تكاليف باهظة على الميزانية العامة للدولة، ثم على المجتمع وأفراده بالتالي، سواء في تمويل الشرطة أو النيابة العامة أو المحاكم، ثم السجون، وهي تكاليف تفوق تكاليف إعادة التأهيل بكثير جداً.

فبينما تبلغ التكلفة السنوية لسجن كل سجين - حسب معطيات تقرير مراقب الدولة المشار إليه آنفاً - مئتين وستة وعشرين ألفاً ومئتين وسبعين شيكلاً، بما فيها تكلفة طواقم «سلطة السجون»، لا تزيد التكلفة السنوية لبرنامج إعادة التأهيل للسجين الواحد ضمن «سلطة تأهيل السجناء» عن ثمانية وعشرين ألف شيكل، بينما تبلغ التكلفة السنوية لعلاج السجناء المفرج عنه في أطر مجتمعية ستة آلاف وستمئة وشيكل والتكلفة السنوية لمعالجة سجين مفرج عنه في إطار نزلٍ خاص، بما فيها تكلفة طاقم النزل، خمسة وثلاثين ألفاً ومئتين وثلاثة شواكل.

غير أن العنصر الأهم في الوضع كما هو عليه اليوم، والذي يفوق الجانب الاقتصادي المباشر أهمية بكثير، هو واقع الأثر التدريجي المترتب على شح برامج تأهيل السجناء، من جهة، ومن جهة أخرى إغلاق باب الانخراط فيها، عند توفرها. أمام الأغلبية الساحقة منهم؛ هذا الأثر المتمثل في حقيقة أن نحو ٤٠ بالمئة من السجناء المفرج عنهم يعودون إلى السجون في غضون مدة أقصاها خمس سنوات، جراء ارتكابهم مخالفات أخرى متكررة، وحسبما يستعاد من تقرير مراقب الدولة الأخير، من أيار الماضي، فإن نسبة السجناء الذين يعودون إلى السجن في غضون خمس سنوات من يوم الإفراج عنهم تتوزع على النحو التالي: ٣٣,٥ بالمئة ممن قضوا في السجن بين ١ و٥ سنوات، ٤٢,٥ بالمئة ممن قضوا في السجن بين ٥ و٣ سنوات، ٤٩,٥ بالمئة ممن قضوا في السجن بين سنتين وثلاث سنوات و٥١ بالمئة ممن قضوا في السجن بين سنة واحدة وستين. أما معدل نسبة السجناء الذين يعودون إلى السجن من بين من قضوا فيه بين شهر واحد واثنين عشر شهراً فهو ٤٢ بالمئة.

في المداولات التي جرت في مكتب المدير العام لوزارة الأمن الداخلي حول هذا الموضوع في العام ٢٠١٥، وضعت تقديرات أشارت إلى أن تقليص عدد السجناء الذين يعودون إلى السجن، وفق ما هو مبين أعلاه، ولو بنسبة واحد بالمئة فقط، من شأنه أن يؤدي إلى توفير ما يزيد عن ٩٠ مليون شيكل في السنة من الميزانية العامة التي تُصرف على السجناء في إسرائيل، وهي حقيقة نوه تقرير مراقب الدولة المذكور إلى «تقسير وإهمال كبيرين من مجرد الانتباه إليها وفي محاولة العمل من أجل معالجتها».

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:

حسن خضر

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:
حسن خضر



بحث جديد: إسرائيل في أسفل قائمة الدول الأوروبية التي تصرّ على انتسابها إليها في كل ما يخص تمويل الثقافة!

كتب هشام نفاع:



(صورة تعبيرية)

الثقافة في ظل «كورونا» أعباء مضاعفة.

للمتاحف، وصفراً للعرب. كذلك، كانت تخضع وزارة الثقافة ٤٠ مليون شيكل لمؤسسات ثقافية يهودية حصراً، وهي مغلقة أمام مؤسسات عربية. لقد نقلت صحف إسرائيلية في الأيام الأخيرة ما وصفته بـ «بشرى سارة لعالم الثقافة»، وذلك بعد أن تم في ختام مناقشات ميزانية الحكومة الاتفاق على زيادة ميزانية وزارة الثقافة والرياضة بمقدار نصف مليار شيكل. أي أن الميزانية الجديدة ستكون مليارين ونصف المليار شيكل بدلا من مليار شيكل. وقد كانت ميزانية الثقافة حتى الآن مليار شيكل وستحصل على ٢٠٠ مليون شيكل إضافي. كما تم الاتفاق على مواصلة الاتصالات بين وزارتي المالية والثقافة «في المستقبل القريب» لغرض بحث المزيد من «المساعدة» في مجالات الثقافة والرياضة ذات الصلة التي تأثرت بكورونا، هناك أسئلة لم تتضح بعد عن حجم ما سترجم حقه المواطنين الفلسطينيين العرب في هذه الميزانية المزيدة، وهو سؤال ليس كعياً فقط، أي أنه لا يتعلق بالرقم الذي يشير إلى الميزانية العينية المخصصة للثقافة العربية، وإنما العناوين والأهداف التي ستذهب إليها. وهذا سؤال تطرق إليه في مقال أخير له، رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي في الداخل، د. شرف حسان، حين طرحه في سياق ميزانيات التعليم للمجتمع العربي. فكتب: «إلى أين ستذهب الميزانيات في النهاية؟ هناك أمور ليست واضحة، مثلا هل سيتم تمويل حركات شبيبة إشكالية سياسياً بالنسبة لجماعتنا من ميزانيات هذه الخطة؟ هل ستصرف الميزانيات كما صرف جزء من ميزانيات التعليم اللامهجي بشكل لا يخدم احتياجات وأولويات مجتمعتنا؟ هل ستصل إلى الفئات الفقيرة في مجتمعتنا؟ هل ستستثمر في بناء بنى تحتية تنظيمية دائمة؟ هل سيتم تدعيم وتطوير العمل المهني في السلطات المحلية والمدارس وبناء قدرات داخل مجتمعتنا كما طالبنا أم أنها ستذهب إلى أطراف خارجية؟» يمكن إعادة طرح هذا السؤال نفسه بشأن الثقافة، أي ثقافة تريدها المؤسسة الحاكمة للمواطنين الفلسطينيين؟

لمعطيات ذلك العام، فمن أصل ٧٠٠ مليون شيكل كان يخص للثقافة العربية نحو ١٤ مليون شيكل في السنة. وأرقام مقارنة: ٧ شواكل لكل مواطن عربي مقابل ٨٠ شيكلا للمواطن اليهودي. هذا الحال كان استمراراً لتاريخ طويل من التمييز؛ وفقاً لمعطيات تناولت السنوات التي سبقت ٢٠١٥. كانت نسبة ما تخصصه وزارة الثقافة والرياضة لمجموع مشاريع الفلسطينيين العرب ونشاطاتهم الثقافية ٣٪ فقط من ميزانية هذه الوزارة. هذه المعطيات وردت في دعوى قضائية قدمتها «لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية» و «مركز مساواة» ضد الحكومة في ٣ حزيران ٢٠١٢. وطالب بأن تقدم وزارة الثقافة ميزانيات للعرب الفلسطينيين بما يماثل نسبتهم من المواطنين، وفقاً للقانون المحلي والدولي الخاص بالأقليات، وبما يشمل مؤسسات الأدب والسينما والمسرح والرقص والغاليرييات والمتاحف ومدارس الفنون والمكتبات ومؤسسات بحث الثقافة العربية. ميزانية وزارة الثقافة الإسرائيلية للعام ٢٠١١ كانت كالتالي: كانت الميزانية العامة ٥٥١ مليون شيكل، أما حصة العرب منها فكانت أقل بقليل من ١٨ مليون شيكل فقط (٣٪). وبينما حصلت مؤسسات الموسيقى اليهودية على ٤٧ مليون شيكل، خصص لمؤسسات ترعى الموسيقى العربية ٧٠ ألف شيكل (أي ١٪ فقط). ومن أصل ٨١،٤ مليون شيكل مخصصة للمسرح، هناك ٢،٤ مليون شيكل فقط مخصصة للمسرح العربية (أي ٢٪). وقد حصلت مؤسسة سينمائية عربية وحيدة على ١٦٩ ألف شيكل من أصل ٣٨ مليوناً خصصت لإنتاج الأفلام (أي ما نسبته ٠،٠٤٪ فقط). وفي حين مولت وزارة الثقافة مؤسسات رقص ورقص معاصر بمبلغ ٢٩ مليون شيكل، فإن حصة العرب صفر، ومولت الوزارة مؤسسات ثقافة جماهيرية ومشاريع مسرحية قيد الإنشاء بمبلغ ٩،٤ مليون شيكل، أما حصة العرب فصفر. وخصصت حوالي ١٤ مليون شيكل للأدب العبري، وصفر للعرب. وخصصت ٤،٥ ملايين شيكل لـ «الحضارة والتراث»، وصفر للعرب. ومولت مدارس الفن بمبلغ ٩ ملايين شيكل، وبصفر للعرب. وصدت ميزانية بمبلغ ٣٧،٧ مليون شيكل

(٠،٣٩٪) أقل من النسبة القائمة في معظم دول الاتحاد الأوروبي إلى الـ ١١. كانت ميزانية الثقافة في الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٩ (٢٧ دولة باستثناء بريطانيا التي انسحبت ضمن البريكسيت) ٠،٥٪ من مجمل الميزانية. البحث يوضح كيف أن الغالبية العظمى من دول الاتحاد الأوروبي قد استثمرت في الثقافة أكثر من إسرائيل - على رأس الجدول أستراليا وبلغاريا وأيسلندا حيث بلغ الإنفاق العام في العام ٢٠١٩ (١،١٪)؛ تليها لاتفيا (واحد في المئة)؛ فرنسا وكرواتيا وليتوانيا ومالطا وبولندا والنرويج (٠،٧ في المئة)؛ جمهورية التشيك والدنمارك وسلوفينيا وسلوفاكيا (٠،٦ في المئة)؛ بلجيكا ولوكسمبورغ والنمسا وفنلندا والسويد (٠،٥ في المئة)؛ بلغاريا وألمانيا وإسبانيا وهولندا ورومانيا وسويسرا (٠،٤ في المئة). فقط بعدهم، في الثلث السفلي من الجدول، تظهر إسرائيل بإنفاق عام بنسبة ٠،٣٩٪ على الثقافة، وتليها فقط إيطاليا والبرتغال وإيرلندا وقبرص واليونان. وكانت أظهرت دراسة مماثلة أجراها مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست فيما يتعلق ببيانات العام ٢٠١١ أن نصيب الإنفاق العام على الثقافة في إسرائيل بلغ حوالي ٠،٤٥٪، بينما بلغ متوسط الصرف في الدول الأوروبية حوالي ٠،٦٪.

أي ميزانية، كمأ ونوعاً يجري تخصيصها للثقافة العربية؟

هناك جانب من المهم التطرق إليه، وهو توزيع ميزانيات الثقافة على المجتمعات المختلفة. البحث أعلاه لم يتناول هذه المسألة لكنها تزداد أهمية مع الإشارة إلى التراجع المسجل في تمويل الثقافة عموماً. فقد أظهرت معطيات رسمية نشرت العام ٢٠١٥، أي ضمن الفترة التي يكشف بحث معهد الكنيست عن تراجع ميزانيات الثقافة خلالها، أن ميزانية الثقافة المخصصة للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل كانت تعادل ٣،٢٪ فقط من مجمل ميزانية وزارة الثقافة والرياضة علماً أن نسبة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل هي حوالي ٢٠٪. ووفقاً

للإنفاق في هذه السنوات واحتساب حجم ميزانية الإدارة الثقافية من إجمالي الميزانية لحسابها. يوضح البحث أنه في العام ٢٠١٩ شكلت ميزانية الإدارة الثقافية حوالي ٠،٢٧٪ من إجمالي ميزانية الدولة، ووفقاً لمقترح الميزانية للعام ٢٠٢٢-٢٠٢١ فإن النسبة هي ٠،٢٤٪. بانخفاض قدره ٣ نسب مئوية، وينوه إلى أن هناك ميزانيات إضافية موجهة للثقافة، لكنها غير مدرجة في مجال عمل الإدارة الثقافية كبنود في ميزانية التعليم، وبالتالي فإن وزن إجمالي الإنفاق الحكومي على الثقافة من إجمالي الميزانية يكون أعلى. بموجب معطيات كان نشرها المكتب المركزي للإحصاء، بلغ الإنفاق على الثقافة والترفيه والرياضة ٦١،٤ مليار شيكل في العام ٢٠١٨. توزيع هذه الميزانية توفر صورة لأولويات السياسة الثقافية، حيث أن الحصة الكبرى للرياضة، الأرقام كانت كالتالي: بلغ الإنفاق الجاري على الألعاب الرياضية، والذي يشمل أيضاً النوادي الرياضية، ١٧،٦٪؛ الأنشطة الاجتماعية والثقافية ١٦،١٪؛ الإذاعة والتلفزيون ٨،٩٪؛ حدائق الحيوان والنبات ٨،٥٪؛ الكمبيوتر والإنترنت ٦،٣٪؛ «المقامرة القانونية» (لوتو وما شابه) ٦،٢٪؛ بينما كانت حصة الأدب والمطبوعات ٦٪. فيما يتعلق بمقارنة إسرائيل مع دول أوروبية، تم التطرق إلى بيانات حول وزن الإنفاق العام (بما في ذلك الحكومة المركزية، والسلطات المحلية، ومؤسسات التأمين الوطني، والمنظمات غير الهادفة للربح) من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل والدول الأوروبية في العام ٢٠١٩. من تحليل بيانات المكتب المركزي للإحصاء يتبين أن إجمالي الصرف على الثقافة العام ٢٠١٩ كان ٥،٥ مليار شيكل. وشكلت ٠،٣٩٪ من الناتج المحلي، ما يعادل ١٤،٠٨ مليارات شيكل. بالمقابل، تظهر البيانات أن حصة الإنفاق العام على الثقافة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح من ١٪ إلى ١١،١٪ وهناك تباين بين الدول الأوروبية. وفقاً لحساب أجراه معهد الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، كانت حصة الإنفاق العام على الثقافة في إسرائيل في الناتج المحلي الإجمالي

نشر معهد الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست معطيات حول مقدار الصرف الحكومي على مجالات قطاع الثقافة في إسرائيل، وأضعا إياها أمام مقارنة مع الدول الأوروبية. فكما هو معروف، تختار إسرائيل الرسمية الانتساب في شتى المجالات إلى أوروبا وليس إلى محيطها الجغرافي، الشرق الأوسط. فتراها تشارك في مسابقات الرياضة والفنون وغيرها في نطاق تلك الأوروبية منها.

ولقد وجد البحث، بموجب المعطيات وتحليلها، أنه في العام ٢٠٢٠، بلغ الإنفاق الحكومي الإسرائيلي على الثقافة والترفيه والرياضة ٩،٥٣ مليار شيكل. وهو ما شكّل حوالي ٣،٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بانخفاض قدره ٢٤،٣٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩. وبموجب التسويغات الرسمية، وليس فيما يخص هذا المجال فحسب، يجري ربط هذا الانخفاض في التمويل والصرف على الأغلب بتفشي وباء كورونا وتأثيراته العديدة على تقلص وأحياناً إيقاف نشاطات الثقافة والترفيه والرياضة، في فترات مختلفة على مدار العام.

وللمقارنة، يضيف المعهد، ففي العام ٢٠١٩ بلغ الإنفاق العام في هذه القضايا ٦٦،٨ مليار شيكل، أي ٤،٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها ٤،١٪ مقارنة بالعام السابق (٢٠١٨).

ولكن بنظرة أوسع، دون علاقة بكورونا، هناك تراجع في حصة الإنفاق الحكومي على الثقافة والترفيه والرياضة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، في السنوات الخمس عشرة الماضية، بمستويات ٥،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٦ و ٧،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٧ إلى ٧،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩ (قبل كورونا) - وهذا بانخفاض إجمالي يعادل نسبة مئوية واحدة بين الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٩.

ينوه البحث إلى أنه فيما يتعلق بالإنفاق على الثقافة والترفيه والرياضة، يجب التمييز بين العوامل المشاركة في تمويل الإنفاق - الأسر، والسلطات المحلية، والمؤسسات الحكومية والقطرية، والمؤسسات غير الهادفة للربح (جمعيات مختلفة)، وبما أن البيانات الخاصة بتغييرات عرضية، تتم الإشارة إلى متوسط نسبة التمويل في مجموعات مدتها ٨ سنوات وكذلك تقديم بيانات العام ٢٠٢٠ بشكل منفصل. هذا العام لوحظ تحوّل في اتجاه بيانات الصرف، إذ كانت هناك زيادة في نسبة تمويل الأسر من الإنفاق العام على الثقافة والترفيه والرياضة، إلى جانب انخفاض في نسبة تمويل الحكومة والحكم المحلي.

تجدر الإشارة إلى أنه في العام ٢٠٢٠، انخفض إنفاق الأسرة على الثقافة والترفيه والرياضة نتيجة إغلاق أو تقييد أنشطة المؤسسات الثقافية والرياضية أثناء تفشي فيروس كورونا، في حين أن ميزانية وزارة الثقافة والرياضة بقيت ثابتة مقارنة بالسنوات السابقة.

التراجع لم يبدأ بسبب «كورونا» بل منذ سنوات طويلة

يظهر تحليل أكثر تفصيلاً للاتجاهات الخاصة بالصرف أن معظم الانخفاض في تمويل الحكومة والحكم المحلي حدث في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أي أن التبريرات المتعلقة بكورونا غير ذات صلة بل قد تخلق انطباعات خاطئة حد التضليل، وحتى في الفحوصات الأخيرة الواردة في هذا البحث وأبحاث سبقتها، لم تصل نسبة التمويل إلى المستويات التي كانت عليها قبل الانخفاض.

اشتمل الإنفاق العام على ثلاثة مجالات هي الثقافة والترفيه والرياضة، وفق الطريقة التي يحسبها المكتب المركزي للإحصاء، ويشير البحث إلى أنه جرى هنا تناول المجال الأول في الإنفاق الحكومي، وهو الإنفاق على مجال الثقافة فقط، وذلك وفقاً لبيانات ميزانية الإدارة الثقافية في وزارة الثقافة والرياضة، كما تظهر في ميزانية وزارة الثقافة والرياضة.

هنا يتم تناول ميزانية الإدارة الثقافية للعام ٢٠١٩ وميزانية الإدارة المقترحة للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٢ (البحث جرى قبل إقرار الميزانية العامة، الأسبوع الماضي) وميزانية الدولة لاحتساب حد

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdp

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية